الجمهورية العربية السورية
وزير الخارجية والمغتربين

سعادة السفير شيخ نيانغ الموقّر،
رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

إنّ إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام يكتسي أهمية بالغة كونه يتزامن مع استمرار العدوان الإسرائيلي الهمجي غير مسبوق على الشعب الفلسطيني في غزة، والذي أدّى إلى استشهاد أكثر من ٤٣ ألف فلسطيني وإصابة أكثر من ١٠١ ألف معظمهم من النساء والأطفال حسب تقارير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) الصادرة نهاية الشهر الماضي.

لقد سجلت المنظمات الدولية العاملة في غزة اتّباعَ جيش الاحتلال الإسرائيلي سياسة التدمير الممنهج للمستشفيات والمدارس والجامعات ودور العبادة والأبنية السكنية ومخيمات اللاجئين والبنى التحتية الأساسية بهدف جعل غزة مكاناً غير قابل للعيش وتهجير الفلسطينيين منه، بينما انتشر المستوطنون الإسرائيليون على طرق إمداد المساعدات الإنسانية الأممية ومنعوها من الوصول إلى المحتاجين لها في غزة، وعقدوا مؤتمرات علنية للتخطيط لإقامة المستوطنات والمنشآت السياحية على أنقاض منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم. كما وثّقت هذه المنظمات استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي التجويع كأداة للحرب كأحد جرائم الحرب التّي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة والتي صورها بالفيديو جنود الاحتلال أنفسهم على هواتفهم المحمولة ورفعوها على منصات التواصل الاجتماعي للتفاخر بقتل الفلسطينيين وتدمير مدنهم.

إزاء هذا المشهد القاتم فإن الجمهورية العربية السورية تُعرب عن الاستياء الشديد لعجز الأمم المتحدة بكافة أجهزتها عن وقف هذا العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ومحاسبة مرتكبيه، وذلك جرّاء الموقف المشين لبعض الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الداعم للعدوان الإسرائيلي والذي يوفر الغطاء السياسي له، ويكرّس سياسة إفلات إسرائيل من العقاب على المستوى الدولي، وهو الموقف الذي كان

ومازال يُشكّل السبب الرئيسي لإخفاق الأمم المتحدة على مدى عقود طويلة في إعادة الحقوق إلى أصحابها وإنجاز الحلّ العادل والشامل للقضية الفلسطينية إيفاءً بالتعهدات والمبادئ والمقاصد السامية لميثاق الأمم المتحدة.

لقد استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المدارس والمستودعات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في غزة وقتلت ٢٣٧ من العاملين في الوكالة هناك، وترافق ذلك مع تصريحات إسرائيلية معادية للوكالة، وتنادي بتصفية عملها في الأراضي المحتلة، وتُوّجتْ هذه السياسة بإقرار الكنيست الإسرائيلي في ٢٠٢٤/١٠/٢٨ مشروع قانون يحظر على الوكالة العمل في فلسطين بما في ذلك القدس المحتلة، مما يهدّد عمليات الإغاثة في غزة التي تشكل الوكالة عمودها الفقري.

وفي إطار السعي لتوسيع رقعة عدوانه، عمد الكيان الإسرائيلي إلى استهداف لبنان جواً وبراً وبحراً منذ أيلول ٢٠٢٤، مما تسبب بارتقاء ٢٩٨٦ شهيداً و١٣٤٠٢ جريحاً حتى تاريخه، وتهجير أكثر من ١٧٠ ألف لبناني وعودة أكثر من ٤٠٠ ألف مهجر سوري إلى سورية مما فاقم الوضع الإنساني الصعب أصلاً في سورية، ووضعَ الاستجابة الإنسانية تحت ضغط غير مسبوق خاصة وأنها تعاني من نقص حاد في التمويل.

ولم يكتفِ كيان الاحتلال الإسرائيلي بذلك، بل طالت اعتداءاته أيضاً الأراضي السورية وعلى نحو متكرر، مستهدفاً بنىً تحتية مدنية وأبنية سكنية في العاصمة دمشق والمدن السورية الأخرى، مما أسفر عن استشهاد العشرات من المدنيين.

تُدين الجمهورية العربية السورية بأشدّ العبارات العدوان الهمجي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وعلى لبنان الشقيق، واعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية، وتستنكر أي محاولة لتبرير هذا العدوان على أنه دفاع عن النفس، وتعتبر اللجوء إلى تفسير ميثاق الأمم المتحدة أمراً مضلّلاً، ويساوي بين القاتل والضحية.

تجدّد الجمهورية العربية السورية دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وحقوقه في تقرير مصيره والعودة إلى وطنه، وإقامة دولته المستقلّة على كامل أراضيه المحتلة، وعاصمتها القدس، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان

السوري. كما تدعو الدول الأعضاء إلى حشد الجهود وممارسة الضغوط المشتركة لتنفيذ كافة القرارات الأممية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرارات رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ورقم ٤٩٧، وكذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٢٠٢٤/٧/١٩ والذي رأت فيه المحكمة عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، وأنه ملزمٌ بإنهائه بأسرع ما يمكن، وكذلك إلزامه بالوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان الجديدة وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبار.

دمشق في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤

وزير الخارجية والمغتربين

بسام صباغ